

اختيار موضوع البحث

عادة يعتمد الباحث عند اختياره لموضوع بحثه، إلى تحديد المشكلة التي يريد أن يضع لها حلاً، لكن ذلك لن يتأتى بطبيعة الحال إن لم يلجأ إلى الاطلاع على مجموع الوثائق العلمية التي بين يديه، لأنه ببساطة لا يمكنه اختيار موضوع من العدم أو دون سبق اطلاع على الوثائق العلمية التي لها صلة بالمجال الذي يريد أن يبحث فيه، لكن عملية اختياره تلك تتحكم فيها مجموعة من العوامل والمعايير لا يمكنه غض الطرف عنها، وإلا لن يتمكن من تحديد مشكلة لبحثه ولا صياغة عنوانه، ولا طرح الفرضيات المناسبة.

عوامل اختيار موضوع البحث

إن عملية إنجاز البحث العلمي تشترط توفر مجموعة من المواصفات المحددة، فليس كل طالب مؤهل أن يكون باحثاً وليس كل عمل ينجزه الباحث عبارة عن بحث علمي، إذ تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بالباحث وتسمى بالعوامل الذاتية ومنها ما يتعلق بالبحث العلمي وتسمى العوامل الموضوعية.

أولاً: العوامل الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي

العوامل الذاتية التي تتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي هي تلك التي تتعلق بشخص الباحث ومدى توفره على الاستعدادات الفطرية والعقلية والأخلاقية واللغوية لإنجاز نوع معين من البحوث العلمية، نذكر منها :

✓ عامل الرغبة النفسية أو الميول للبحث في موضوع معين دون غيره، فالعامل النفسي يلعب دوراً لدى الباحث لأنه يعينه على المثابرة والصبر على مشاق البحث في الموضوع الذي يتطلب منه جهداً ووقتاً ومال كما أنه يحقق نوعاً من الاندماج والترابط بينه وبين الموضوع.

✓ عامل النزاهة، وهي من الصفات الأخلاقية التي ينبغي أن يتصف بها أي باحث، الذي يفترض به أن ينسب الأفعال والأقوال إلى أصحابها، بكل أمانة وبكل صدق، ولا ينسبها إلى نفسه والنزاهة عنوان وشرف الباحث، فقديمًا قالوا: " إن من بركة العمل أن ينسب القول لأهله " ، فالأمانة العلمية حجر الأساس في المعمار الفكري الذي يقوم الباحث بإنشائه.

✓ عامل القدرات الاقتصادية، وهو أيضا من العوامل المهمة إذ أن الباحث يكون مجبرا في كثير من الأحيان على النسخ والتنقل والترجمة، حتى يتمكن من جمع الوثائق العلمية المناسبة لموضوع بحثه، لأنه بطبيعة الحال لن يستطيع البدء في القراءة ما لم يحز المراجع والمصادر المناسبة وبالتالي لن يتمكن من البدء في تحرير البحث، مما سيجعله يستهلك وقتا وبالتالي لن ينجز البحث في موعده المنتظر.

✓ عامل القدرات العقلية، وتتمثل في القدرة على التمييز والتقصي والاستنتاج والاستدلال والقراءة ما بين السطور وفي ميدان العلوم القانونية لابد على الباحث من أن يمتلك القدرة على القياس وكشف الغموض بين النصوص القانونية المنظمة للظاهرة المدروسة، والعمل على إيجاد البدائل والحلول المناسبة.

ثانيا: العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي

إلى جانب العوامل الذاتية لدينا العوامل الموضوعية وهي تلك العوامل التي تتعلق بموضوع البحث لا بشخص الباحث، ولا يمكن للباحث أن يختار موضوعه إذا لم تتوفر إحدى العوامل المذكورة أدناه:

✓ عامل التخصص، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يبحث الباحث في موضوع بعيد عن تخصصه، لأنه سيضطر إلى خسارة المزيد من الوقت في القراءة والاطلاع على موضوع لم يسبق له دراسته أو الاطلاع عليه.

✓ عامل القيمة العلمية للموضوع، فإذا لم يكون للموضوع المراد البحث قيمة علمية سيتم غالبا رفضه على مستوى الهيئات العلمية، وسيضطر الباحث إلى إضاعة المزيد من الوقت لاقتراح موضوع جديد.

✓ عامل الزمن، إن الباحث مضطر إلى احترام المدة الزمنية الممنوحة له لإعداد بحثه العلمية وهي تختلف باختلاف نوع البحث، إذ يتطلب إنجاز أطروحة الدكتوراه أربع سنوات قابلة للتتمديد سنتان في النظام الكلاسيكي أم نظام "ل م د" فالمدة ثلاث سنوات قابلة للتتمديد سنتين على أكثر تقدير، ورسالة الماجستير مدة إنجازها سنة قابلة للتتمديد سنة، أما مذكرة الماستر غالبا تعد في السداسي الثاني أي ما يقارب خمسة إلى ستة أشهر إلخ.

✓ عامل مدى توفر المادة العلمية، إذ لا يمكن للباحث البحث في موضوع لا يملك فيه مادة علمية، لا مراجع أو مصادر أو لقلتها، لذا عليه أن يحاول اختيار موضوع يمكن الاستعانة من خلاله إلى الوثائق الضرورية والمنتجة للبحث.

✓ عامل المشرف، لا يمكن أيضا للباحث المضي قدما في موضوع يرفض المشرف الإشراف عليه لذا عليه أن يبذل كل ما في وسعه لإقناعه بضرورة البحث فيه وإلا لن يتمكن من استكمال إجراءات التسجيل والإيداع وغيرها التي تتطلب توقيع المشرف، وحاليا لم يعد هذا المعيار مصدر قلق بالنسبة للباحثين وتجنباً لمثل هذا الصدام أصبح المشرف هو الذي يقترح مواضيع الدراسة وما على الباحثين إلا اختيار إحداها.

وعموماً إذا ما أراد الباحث سواء كان أستاذاً أو طالباً أن يختار موضوعاً قابلاً للبحث فيه مراعيًا في ذلك حداثة الموضوع وقيمه العلمية، وله في ذلك أن يسلك العديد من السبل لعل أهمها:

- الإطلاع على النصوص القانونية المنشورة مؤخراً، لمحاولة التعرف على النصوص القانونية التي أصدرها المشرع أو الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر وصادق عليها البرلمان والتي دخلت حيز التنفيذ وتأثيرها على التشريع، وكذا استكشاف الأنظمة التي تم استحداثها أو الآليات التي تمت إضافتها أو التعديلات التي أدخلت عليها لعلها تكون موضوعاً خصباً للبحث فيه.

- الاطلاع المستمر على الإعلانات الخاصة بالتظاهرات العلمية والتي يجدها الباحث عادة في المواقع الرسمية للجامعات أو مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، والتي يتم فيها دعوة الباحثين على اختلاف تخصصاتهم ودرجاتهم للمشاركة في فعاليات التظاهرة العلمية في شكل مداخلة علمية، وهنا عملية اختيار الموضوع ستكون أسهل لأن الباحث مجبر على الالتزام بمحاور التظاهرة العلمية، وما عليه فقط إلا البحث عن النص القانونية الذي ينظم الموضوع المراد البحث فيه.

- الاطلاع على الإعلانات الخاصة بالمجلات العلمية المحكمة والمتوفرة في منصة المجلات والتي عادة نجدها في غالبية الدول عامة وفي الجزائر خاصة، ففي كثير من الأحيان يجد الباحث أن بعض المجلات العلمية، بضع إعلانات للباحثين لإرسال مقالاتهم العلمية لنشرها في عدد خاص وفي تخصص محدد والذي يدخل ضمن اختصاصات المجلة، وهنا على الباحث أن يجد إشكالية

قانونية لا تخرج عن المجال الذي تود المجلة النشر فيه وقبلها عن النص القانوني المناسب الذي نظمها.

● معاشة المستجندات التي تعيشها الدولة من أحداث قانوني وسياسية واقتصادية واجتماعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في الجزائر في الآونة الأخيرة وبالتحديد خلال سنة 2019، جعلها مليئة بالوقائع والأحداث فشكلت بذلك مجالا خصبا للبحث فيه لعب فيه المواطن دورا بارزا في تغيير النظام القانوني والسياسي والاقتصادي، وظهرت بالنتيجة وقائع أخرى أهمها محاكمة السلطة الحاكمة وانتخاب رئيس الجمهورية ومكافحة الفساد وتعديل الدستور... الخ، وعلى المستوى الدولي هناك العديد من الأحداث التي تشكل مواضيع خصبة للبحث فيها كالنزاعات المسلحة والصراعات الدولية في ظل من العراق وليبيا والأراضي المحتلة ... الخ.

ويجدر التنويه أنه الباحث مجبر في جميع الحالات إلى البحث عن النص القانوني الذي ينظم الواقعة أو الظاهرة التي اختارها للبحث فيها وكتابة مقال فيها ليتمكن من بعدها من صياغة العنوان وضبط الإشكالية.

صياغة الإشكالية

مشكلة الدراسة هي عماد البحث العلمي وأساسه، وشكل مجموعة من التساؤلات التي تتبادر في ذهن الباحث، إما بوجود خلل ما أو قصور أو لبس أو غموض في مسألة معينة يريد الباحث استجلاء أمرها. وتصاغ المشكلة في صورة سؤال أو إشكال، يشخص القصور أو الخلل الذي التمس في أي جانب من جوانب العملية التعليمية ويريد دراستها، ولتحديد مشكلة الدراسة لابد من مراعاة مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

- أن تكون المشكلة في نطاق تخصص الباحث.
- أن تكون ضمن اهتماماته البحثية.
- أن تكون ذات قيمة علمية وعملية، أي تكون مهمة من الناحية العلمية أو بالنسبة للمجتمع أو للثنيين معاً.
- أن تتسم بالحدثة، أي لم يتم تناولها من قبل وهذا يعني محاولة التطرق الجوانب جديدة.
- ألا تكون ذات موضوعات يصعب تناولها لحساسيتها بالنسبة للمجتمع.

- أن تكون المشكلة قابلة للبحث.
- أن يكون الموضوع محدداً وليس عاماً يحتوي على كثير من المشكلات الفرعية.

صياغة العنوان

1. تعريف العنوان:

يعرف العنوان على أنه أهم أجزاء البحث العلمي والمدخل الذي يمكن الباحث من معرفة عناصر وأجزاء الموضوع المراد دراسته، ويمكن القارئ من أخذ لمحة وفكرة عن الموضوع قبل قراءته، تربطه بباقي أجزاء البحث العلمي علاقة تكاملية، فلا يمكن الخروج عن الفكرة الأساسية التي يحملها العنوان في طياته لا على مستوى الإشكالية ولا على مستوى الخطة، لذا ينبغي أن يكون الباحث شديد الحرص في ضبط العنوان عند اختياره لموضوع تتوافر فيها عوامل اختياره المنهجية والتي سبق وأن تم الإشارة لها في هذا المبحث، وقد عرف على أنه موضوع البحث وفكرته العامة التي تشتمل على كل عناصر وأجزاء وتفاصيل البحث بشكل دقيق وواضح، لأنه مطلع البحث وأول ما يصفح نظر القارئ فيعطي الانطباع الأول في عبارة موجزة تدل بمضمونها على الدراسة المقصودة بها، ولا يتوقف الأمر على إيجاد عنوان الموضوع البحث فقط بل يتعدى ذلك إلى العناوين الرئيسية والفرعية.

2. أهمية العنوان:

للعنوان أهمية بالغة بالنسبة للباحث وللبحث على حد سواء فهو العمود الفقري الذي يرتكز عليه البحث العلمي، فإن صلح صلح البحث والعكس صحيح، فهو:

- تحديد طبيعة المنهج الذي ينبغي استخدامه لإعداد البحث العلمي.
- تحديد طبيعة الأداة أو الأدوات التي ينبغي الاستعانة بها لتجميع المادة العلمية التي يحتاجها البحث العلمي.
- انطلاقة من صياغة العنوان تتضح الكيفية التي اتباعها عند صياغة الإشكالية لتتناسب مع طبيعة العنوان.
- تتضح الخطة أو البناء الذي ينطلق منه الباحث في عملية التحرير.

3. شروط صياغة العنوان:

هناك العديد من الشروط التي ينبغي على الباحث احترامها لصياغة العنوان منها ما هو عام ومنها ما هو خاص فالشروط العامة هي الشروط التي تنطبق على جميع العناوين بغض النظر عن طبيعتها والهدف منها، وهناك شروط خاصة تنطبق على فئة محددة من العناوين وهي العناوين الرئيسية والتي يقع على كاهلها التعريف بالموضوع قبل الاطلاع عليه، ومن هذه الشروط لدينا:

أ- الشروط العامة: يشترط فيه أن يكون واضحا ومختصرا وموجزا ودقيقا ومبتكرا وأهم شيء مرتبط بصلب الموضوع ، دون أن ننسى العنصر الجمالي .

ب - الشروط الخاصة: وأهمها على الإطلاق تحديد طبيعة وعدد المتغيرات التي ينبغي استخدامها في العنوان، وتحديد موقع العنوان في طائفة العناوين والأسلوب الذي ينبغي صياغته به، و طبيعة المفردات التي يتم توظيفها فيه، و التي تتبع لا محالة التخصص العلمي الباحث.

4. أصناف العناوين:

تختلف العناوين باختلاف المعيار المعتمد في التصنيف، والجدول المبين أدناه سيوضح أصناف العناوين التي تصادف الباحث:

من حيث عدد المتغيرات	من حيث طبيعة المتغيرات	من حيث الأهمية	من حيث الصياغة	من حيث الهدف من البحث	من حيث طبيعة العنوان
عنوان ذو متغير وحيد	عناوين ذات متغيرات متكاملة	عنوان العمل البحثي	عنوان خبري	عناوين تفسيرية	عناوين بسيطة وصفية
عنوان ذو متغيرين اثنين	عناوين ذات متغيرات متناقضة	عناوين رئيسية	عنوان استفهامي	عناوين نقدية	عناوين مبتكرة
عنوان ذو ثلاث متغيرات	عناوين ذات متغيرات متقاربة	عناوين فرعية	عنوان خبري استفهامي	عناوين نظرية وأخرى تطبيقية	عناوين مركبة

الفرضيات

هي تلك التوقعات أو التخمينات التي يضعها الباحث ويعتقد أنها تمثل حلاً مؤقتة للمشكلة إما عن طريق الإثبات أو النفي، ولا يصوغها الباحث من محض خياله، إنما في ضوء خبراته وقراءته وإطلاعه على الدراسات والتجارب السابقة، كما يمكن استنباط فرضيات البحث من نظريات علمية معينة للتأكد من مدى صحتها وفقاً لمحددات دراسة معينة لتدعيم صحة هذه النظرية أو تفنيدها.

ومثالها أن يضع الباحث مجموعة من الفرضيات في بحثه ليجد سبب إجرام الحدث ويجد حلاً لمشكلة جنوح الأحداث، فيصوغ مجموعة من الفرضيات:

- سبب جنوح الأحداث الفقر
- سبب جنوح الأحداث الحالة الأسرية
- سبب جنوح الأحداث المستوى المعيشي
- سبب جنوح الأحداث العنف
- سبب جنوح الأحداث الانترنت

فيعمد في بحثه تأكيد إحدى هذه الفرضيات التي تشكل حلول مؤقتة لديه وعليه إما تأكيدها أو تفنيدها عن طريق فرضيات الإثبات وفرضيات النفي.

جمع الوثائق العلمية

بعد اختيار موضوع البحث بناء على عوامل اختياره وتحديد مشكلة البحث وصياغة الإشكاليات وصياغة الفروض ينطلق الباحث إلى المرحلة الثانية من مراحل إعداد البحث العلمي ألا وهي مرحلة جمع الوثائق العلمية التي تعرف لدى الباحثين بالمصادر والمراجع.

تعريف الوثائق العلمية

الوثيقة لغة : اسم والجمع : وثائق، والوثيقة : مؤنث الوثيق ، والوثيقة : ما يحكم به الأمر والوثيقة في الأمر: إحكمه وأخذ بالوثيقة في أمره : بالثقة وأرض وثيقة : كثيرة العشب ، موثوق بها والوثيقة : الصك بالدين أو البراءة منه ، وهي معلومات في صورة مقروءة. والوثيقة يمكن أن تكون في صورة ورقية أو إلكترونية. على سبيل المثال: بيان السياسة، اتفاقية مستوى الخدمة، سجل حادثة.

واصطلاحاً: الوثيقة عبارة عن أداة من أدوات البحث العلمي ومصدراً له يتم من خلالها إثبات أو نفي الفرضيات التي يضعها الباحث في بحثه وهي تختلف باختلاف مصدرها وطريقة نشرها وقيمتها وفي مجال العلوم القانونية والإدارية تتميز الوثائق القانونية بقدرتها على إثبات الالتزامات والحقوق للأفراد والمؤسسات، ويشترط فيها:

- أن تكون المنبع الذي يستقي منه الباحث معطياته العلمية لإثبات أو نفي النتائج المتوصل إليها فيتمكن فيما بعد من تعميمه.
- أن تملك الحجية القانونية خاصة عندما يكون مصدرها مؤسسات رسمية موقعة ومؤشر عليها وهذا يعني أنها مرت بالعديد من الإجراءات والمراحل لتصل للباحث في شكلها الأخير، ومن أمثلتها الأحكام القضائية والنصوص التشريعية وعقود البيع.
- أن تكون قابلة للانتفاع ومثالها الإحصائيات التي يعدها رجال الدرك الوطني وشرطة المرور فيما يخص حوادث المرور وكل باحث في هذا المجال يمكنه الاستعانة بهذه الإحصائيات في بحثه ليجد حلول للمشاكل التي تعاني منها الدولة في مجال السلامة المرورية.

أنواع الوثائق العلمية

تختلف أصناف الوثائق العلمية باختلاف الزاوية التي تنظر منها أو المعيار المعتمد في التصنيف، فمن حيث طريقة نشر الوثيقة، نجد الوثائق المطبوعة والوثيقة الإلكترونية ومن حيث مصدر المعلومة نجد الوثائق الميدانية والوثائق المكتوبة، ومن حيث الأهمية نجد الوثائق الأولية والوثائق الثانوية، أما من حيث الطبيعة نجد المصادر والمراجع، ومن حيث طبيعة موضوع الوثيقة نجد النصوص القانونية والمؤلفات والمقالات العلمية والقواميس والمجلات القضائية والمواقع الإلكترونية وغيرها، فإذا ما أراد الباحث تحديد صنف المادة العلمية عليه أن يحدد موضوع بحثه أولاً، وصياغة العنوان وضبط الإشكالية عندها فقط يمكنه تحديد صنف المرجع وبالنتيجة نوعية الاقتباس الذي سيلجأ إليه عند استعمال تلك الوثيقة.

وجدير بالذكر أن التصنيف الأكثر رواجاً واستخداماً في ميدان العلوم الاجتماعية هو ذلك الذي يعتمد على طبيعة المادة العلمية فيصنف الوثائق العلمية إلى نوعان المصادر والمراجع فالمصادر هي تلك الوثائق الأساسية التي لم يتخل وسيط لتفسيرها أو تحليلها أو تعليلها، ومثالها النصوص القانونية على اختلاف أنواعها التي تنشر في الجرائد الرسمية بدءاً بالدستور وصولاً إلى التنظيمات وكذا مقررات وتوصيات

مؤسسات الدولة الوطنية والدستورية وكذا المؤسسات الدولية، وكذا العقود والاتفاقيات الدولية والمصادق عليها من قبل الدولة، وتصريحات القادة السياسيين والدبلوماسيين الاجتهادات القضائية والتقارير السنوية والإحصائيات الرسمية، السجلات المدنية والعسكرية شهادات الشهود العيان... إلخ.

وأما المراجع وهي تلك الوثائق التي تدخل وسيط بين المصدر وبين القارئ من خلال تحليلها وتعليقها ومناقشتها، ومثالها المؤلفات على اختلاف أنواعها، الدوريات، الرسائل العلمية، المقالات، المداخلات... إلخ، ويتم الحصول عليها إما عن طريق الإعارة المكتبات أو النسخ أو الشراء، أو الحصول عليها عن طريق الانترنت التي تحتوي الملايين من الكتب الإلكترونية والتي تكاد تغني عن المكتبات، ويمكن أيضا اللجوء إلى الجهات الرسمية والحكومية فيما يخص المصادر الرسمية التي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريقها.

ويجدر التنويه أنه بعد ظهور الفضاء الرقمي أصبحت غالبية الوثائق العلمية تكتسي طابعا إلكترونيا، تسهila للباحث لدى إعداد بحثه من خلال اختصار الوقت والجهد والمال فلا يضطر إلى التنقل أو النسخ أو الشراء أو الطبع في أماكن خاصة بالطبع، أو حتى الإعارة من المكتبات العامة، نجدها في غالبية أحيانا موضوعة في مواقع متخصصة، وتعامل مثلما تعامل الوثائق المطبوعة تماما، نظرا لكونها تحتوي على جميع البيانات المطلوبة في التوثيق، ولدينا فيما يلي العديد من الأمثلة نذكر منها:

- النصوص القانونية على اختلاف أنواعها نجدها في موقع: <https://www.joradp.dz>
- المقالات العلمية المحكمة نجدها في موقع: <https://www.asjp.cerist.dz/utilisateur>
- المذكرات على اختلاف أنواعها نجدها في المواقع الرسمية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مثل: <https://dspace.univ-guelma.dz:8080/xmlui/handle/123456789/29>
- المؤلفات ونجد مصادرها تتعدد وتختلف نظرا لاختلاف محركات البحث لذا ستركز على سبيل المثال على بعض المواقع مثل: <https://scholar.google.com>

<https://www.sndi.cerist.dz>

طرق جمع الوثائق العلمية

يتم جمع الوثائق العلمية بالعديد من الطرق والوسائل منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث، فبالنسبة للطرق التقليدية فإن الباحث كان ولازال يجمع الوثائق العلمية خاصة المؤلفات منها عن طريق الإعارة من المكتبات أو شرائها، غير أنه نظرا للكلفة الباهظة البعض المؤلفات فإن غابا ما يلجأ الطلبة إلى الإعارة أو النسخ، أما بالنسبة للطرق الحديثة فإن البعض من الباحثين يلجؤون إلى تحميل المؤلفات من المواقع الخاصة بها لكن يشترط فيهم أن يكونوا على علم بما يعرف بمحركات البحث وكيفية البحث على مواقع الانترنت وإلا سيضطرون إلى خسارة الكثير من الوقت دون جدوى.